Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 1- March 2025 المجلد ١٥- العدد ١ – اذار ٢٠٢٥

Transitional Justice Actors between Memory-Making and Reform Policies: A Reading of the Tunisian Experience after the Change in 2011"

[1] lecturer.Nawaf Abdul qadir Jawad
[1] Tikrit University - College of Political Sciences
1: Email: nawaf_89@tu.edu.iq
2: Email:

Abstract:

Transitional justice is one of the modern movements that links justice, peace, democracy, and collective memory, and is a compromise option that embraces the contradictions of the revolutionary momentum while ensuring the continuity of part of the components of the old system, as a political truce that includes stabilizing the new political situation. Transitional justice actors in Tunisia have tried to absorb the tensions that accompanied the change, and reproduce them in a narrative that enjoys national consensus. They have included the basic constants and foundations about which there is no disagreement, such as reforms, compensation for victims, shaping their memories, and trying the accused to establish national reconciliation, as among the foundations of the work of responsible actors. Moreover, it can be said that its performance outcome was weak at times, while it succeeded in other important aspects, as the path was difficult and was prevented by a number of objective obstacles.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2024.154929.1390

Submitted: 1/11/2024
Accepted: 02/11/2024
Published: 5/11/2024

Keywords:
Activists
transitional justice
memory making
reform
Tunisia
change.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

"فواعل العدالة الانتقالية بين سياسات صنع الذاكرة والإصلاح: قراءة في التجربة التونسية ما بعد التغيير عام ٢٠١١"

م. نواف عبدالقادر جواد [١]

[١] جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية

الملخص:

تعد العدالة الانتقالية من الحركات الحديثة، التي تربط بين العدالة والسلم والديمقراطية والذاكرة الجمعية، وخيارًا وسطًا يحتضن متناقضات الزخم الثوري مع ضمان استمرارية جزء من مكوّنات المنظومة القديمة، كهدنة سياسية تتضمن تثبيت الوضع السياسي الجديد. لقد حاولت فواعل العدالة الانتقالية في تونس، استيعاب التوترات التي صاحبت التغيير، وإعادة إنتاجها في سردية تحظى بالتوافق الوطني، فقد أدرجت الثوابت والمرتكزات الأساسية التي لا خلاف حولها، من اصلاحات وتعويض الضحايا وصياغة ذاكرتهم ومحاكمة المتهمين لتأسيس مصالحة وطنية، بوصفها من مرتكزات عمل الفواعل المسؤولة عن ذلك، التي يمكن القول بأن حصيلة أدائها كانت ضعيفة في بعض الأوقات كما نجحت في جوانب أُخرى مُهمة، فالمسار كان صعبًا وحالت دونهُ جُملة من العوائق الموضوعية.

لكلمات المفتاحية:

فواعل، عدالة انتقالية، صنع الذاكرة، اصلاح، تونس، التغيير.

المقدمة

لقد برزت مطلبية العدالة الانتقالية منذ بداية الأحداث في تونس؛ إذ تبنتها أغلب القوى السياسية والمدنية، التي شرَّعَت قانون العدالة الانتقالية بفواعلها المحايدة في سيرها القانوني، والتي فرضت نفسها كشكل يتلاءم مع المشهد السياسي الجديد، وبعدها حلًا لإشكاليات الأزمات المجتمعية الحادة في تونس ما بعد التغيير السياسي، وفي ظل سيرورة رافقت التوترات المرتبطة بالتجاذبات التي واكبت أحداثهُ وفترة حكم بن علي، باعتبارها مدخلًا رئيسًا للمصالحة مع الذاكرة الجمعية، وبناء الهوية الوطنية بناءً على الاعتراف بما حدث في الماضي. تلك المقاربة التاريخية للانتهاكات قد انطلقت من وعي النظام التونسي الجديد بضرورة التعاطي مع جدل الحقيقة كبديل للعدالة في حدود الممكن؛ الممكن الذي عكس العلاقة المركبة بين الحقيقة والإفلات من المُحاسبة، إذ شكلت رهانًا سياسيًا ومجتمعيًا تجاذبته أولويات وإرادات الفاعلين؛ لإنتاج حقيقة تحفز على استيعاب التصادم بين القوى الثورية والقوى المعارضة لها، ولكن حلّت الرؤية الشاملة والإرادة السياسية محل التلكؤ والاستراتيجية

السلبية؛ عبر استراتيجية تذكّر جماعية وفردية، من قبيل الانفعالات والتمثلات الذهنية والرؤى والأحاسيس والمتخيل والمعايير والمعتقدات، وبذلك جرى على العادة اعتبار سياسات صنع الذاكرة حالة نفسية، تكثيف لطقوس عبور مرحلة التغيير التي تراوح بين فعل التنظيم المحكم لخطاب العدالة الانتقالية وأداء الإصلاح.

أولًا: أهمية البحث:

تكمن أَهمية البحث في محاولته الإسهام بإعداد قراءة نظرية لاستخلاص الدروس التي قد تفيد الحالات العربية في إنجاز بناء الذاكرة والتحول الديمقراطي، انطلاقًا من رصد الخصائص التي ميزت التجربة التونسية، وبموازاة ذلك تأطيرها بالرهانات الإصلاحية الآنية التي رسمتها فواعل العدالة الانتقالية، أي قدارتها التخيلية على صنعها للتصنيفات الزمنية بين الماضي والحاضر ثم المستقبل، ودمجها في الحاجات الهوياتية على أَساس استدماج ما كُشف من حقائق وما باحت به الذاكرات. وكل ذلك ضمن محاولة بناء إطار تحليلي لتشكل المُزاوجة بين المُقاربة القانونية وسِياسات الذاكرة والإصلاح وتطورهما في تونس.

ثانيًا: أَهداف البحث:

يَسعى البحثُ إلى ابراز الكيفية التي جرت فيها تجربة العدالة الانتقالية في تونس والنسق الناظم لها، لبناء محاولات نظرية كخلاصات أَولية عن فعالية الطقوس المؤسسية لفواعل العدالة الانتقالية، ولفهمٍ أَوسَع لخصوصيات مفاهيم ومبادئ وقواعد التجربة التونسية وكيفيات تشكيلها هويات وتصنيفات من خلال الأداء الطقس نفسه وارتباطه بالجوانب الإصلاحية.

ثالثًا: مشكلة البحث:

لقد أَفضى تحديد الإطار النظري إلى طرح تساؤل مركزي يعد امتدادًا منطقيًا له. وهو إلى أي حد ساهمت العدالة الانتقالية في بناء الذاكرة الوطنية وتطويعها لتغذية النقاش العمومي بشأن الماضي؟ والذي تشجَّرَت عنه تساؤلات فرعية كالتالي:

- ما هي أهم المرتكزات الإصلاحية المؤطِّرة للتنظيم المؤسساتي والوظيفي لفواعل العدالة الانتقالية التونسية؟ ثم كيف أفرزت السياقات السياسية فكرة العدالة الانتقالية؟ وما الفواعل السياسية والمدنية التي تبنتها؟ وما هو دور هذه السياسات وفواعلها في صياغة عقد اجتماعي جديد، وإعادة تأسيس شرعية الدولة، وتوظيف الأجيال الجديدة للذاكرة في الصراع السياسي؟ وهل هنالك التزام اصلاحي للدولة؟ وهل اتخذت التجربة التونسية الحقيقة والمصالحة سياسة للانتقال الديمقراطي؟ وما مدى مساهمة خيار مكافحة الفساد بمنطق العدالة الانتقالية وآلياتها في خدمة مسار الانتقال الديمقراطي في تونس ؟ ترتبط هذه الأسئلة الجزئية كلها بالإشكال الرئيس الذي يعتزم البحث معالجته، وهو حيلولة الذاكرة دون المضي في متطلبات التغيير والانتقال الديمقراطي، في سياق زخم التغيير السياسي الذي عرفته تونس، ما المعطيات الوازنة والمرجحة التي أَفضت إلى تكريس فكرة العدالة الانتقالية وإقحامها في المنظومة السياسية للدولة؟ وما مظاهر ذلك؟.

رابعًا: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أَساسية سيتم محاولة نفيها أو إثباتها من خلاله، مفادها "إن الحالة التونسية في ميدان العدالة الانتقالية، تكشف عن وجود علاقة بين تأسيس نظامها وضرورة الإصلاح في الوقت الذي يعد تحقيق السلم والديمقراطية هدفًا عرضيًا؛ تلك العلاقة

جزء من التطلعات المعيارية لمهندسي العدالة الانتقالية، كهدف جوهري وحقيقة ذاتية لتجاوز مرحلة حِراك التغيير الحرجة".

خامسًا: مناهج البحث:

يتوسل البحث بمناهج كيفية وصفية تحليلية تهتم برصد وتحليل التفاعلات والوقائع والديناميات المتعاقبة، التي رسمت الملامح الشرطية التي هيأت فرصة العدالة الانتقالية في تونس والانتقال ديمقراطي المرتبط براهنية صنع الذاكرة والإصلاح.

سادسًا: هيكلية البحث:

لقد قُدِّمَ في المطلب الأول المفاهيم المفاتيحية للإسهام في الفهم النظري للعدالة الانتقالية في سياقها التونسي، عبر العرض الشامل للأدبيات المتعلقة بمفهومها، وفقًا للنصوص التي تم اعتمادها بعد قراءات متعددة متعلقة بموضوع البحث، كما تم إدراج الفواعل التي تشكلت بعد التغيير في تونس عام ٢٠١١، والمسؤولة عن المخرجات الخاصة بمسارات العدالة الانتقالية، وقد تم ربط هذه القاعدة النظرية في المطلب الثاني بالتفكير المجرد والبيانات المختلفة كعدسة مجردة متشابكة، تعالج أهم السياسيات الإصلاحية والتي شكلت هوية الذاكرة الشعبية للمواطن التونسي، وصولًا إلى الخاتمة الضامة لأهم النتائج التي تم التوصل إليها عبر متن البحث.

I. المطلب الأول

تعريف نظري مفاهيمي للعدالة الانتقالية

إن المتتبع للدراسات الخاصة بالعدالة الانتقالية، سيلحظ متسعًا كبيرًا من التعاريف في حقل السياسات المقارنة، بوصفها خطابًا مركبًا يكثفُ في ثناياه علاقات وتناقضات القوى المركزية، القائمة على جوانبها التقنية وأُسسها ومؤشراتها البنيوية ومقارنتها بمسارات ثانية في دولٍ أُخرى، لا شك في أن خُطى العدالة الانتقالية في تونس، تشي بعدم المقدرة على تعريفها إلا بتعاريف إجرائية كما تم تبنيها في تلك التجربة، كسلسلة من الآليات التي تكرس العدالة في بعديها الزمني والموضوعي.

أولًا: العدالة الانتقالية بخصوصيتها التونسية.

يعد مفهوم العدالة الانتقالية ملتبسًا لا يمكن تحديده بدقة، لأن العدالة تتخذ مسارات متنوعة المضامين والوسائل الخاضعة لاعتبارات النقاشات العمومية، ومحكومة بأبعادها الازدواجية، كالثباتية والشكلانية والدوام، وعدم الاستقرارية والحركية والظرفية والقطيعة التي تتسم بها الانتقالية، فأبعادها البنيوية تظهر من خلال جوهرها التداولي، الذي يجعل من الحوارات أُسس قواعدية لضبط شكليها الزمني والاستثنائي[١].

لقد تبلورت جينولوجيا المفاهيم الأُولى للعدالة الانتقالية تدريجيًا، عبر مراحل تأريخية طويلة معقدة، تبعًا للظروف الدولية، في فترة ما بين الحربين العالميتين، على إثر مخلفاتها على مختلف المستويات، فبموجب بنود معاهدة فرساي عام ١٩١٩، سعى المجتمع الدولي إلى تشكيل نظام فعَّال للمساءلة الجنائية ولمحاسبة ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات. أُرسِيَ هذا المفهوم فعليًا بعد ذلك بعقود، أعقاب الحرب العالمية الثانية، في ظل محاكمات قادة المحور. كما برزت فكرة العدالة الانتقالية مرةً أُخرى، بالشكل الحالي، أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ومنتصف التسعينيات، التي اقترنت بالتحولات السياسية نحو الديمقراطية في بعض

(١) أحمد بنيوب، *دليل حول العدالة الانتقالية*، (الرباط: المعهد العربي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩)، ص١١.

دول العالم، وفي هذا السياق تزايدت الجهود التوفيقية بين محاسبة الأنظمة السابقة، مع الحفاظ على مجريات "الانتقال نحو الديمقراطية"[١].

شهد العقدان الأخيران تقدمًا نظريًا وتطبيقيًا في سياقات العملية السياسية وبرامج المصالحة في الديمقراطيات الناشئة، التي تتولى تنفيذ العدالة الانتقالية لمحاكمة الأشخاص المرتكبين لانتهاكات حقوق الإنسان في مجتمعات تعاني انقسامات في قضايا الهوية، وفي الوقت ذاته، منح حقوق أكبر للضحايا، وجبر الضرر الناجم عنها. مما يحقق التوازن بين حاجات الضحايا والواقع السياسي الجديد، بطريقة منصفة بلا دواع سياسية متحيزة، مما يحول دون اكتساب الشرعية أو يحقق الأثر المرجو منها. إذ تعد هذه القضايا مهمة للغاية؛ لأن طريقة تعاطي الحكومات مع ماضيها تنعكس على حاضرها، وتترك أثرًا كبيرًا في بناء مستقبل الأهداف الوطنية في الوحدة وإعادة البناء المؤسساتي[٢]. ونظرًا إلى الظروف المتفاوتة بين الدول، فمن المستحيل تعميم آليات موحدة للعدالة الانتقالية في حالات ما بعد النزاع. فقد سعى الكثيرون إلى طرح الفهم النظري الدقيق للعدالة الانتقالية، في ظل تعقيداتها وتداخل التخصصات فيها؛ واختفاء جوانبها المعيارية في تطبيقاتها العملية، بوصفها مجالًا سياسيًا مستقلًا وأكثر شمولًا وتوسعًا ليضم سلسلة أكبر من النتائج، مثل دفع عجلة التنمية والعدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان، وإعادة بناء شرعية الدولة، وفق أُسس جديدة، وتسوية التبعات السياسية والأخلاقية للماضي، عبر ممارسات ما بعد الحروب والصراعات الإثنية أو قلب الأنظمة الأوتوقراطية، بما يضمن تحقيق السلم المستدام[٣].

ثمة تعاريف للعدالة الانتقالية كثيرة، فقد عرفتها **روز مدسن** بأنها "مجموعة من العمليات التي تشدد فعليًا على العدالة الجزائية المادية أو النفسية، والخيارات العقابية أو التصالحية التصحيحية، لإعادة التوزيع من خلال المبادرات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع، الهادفة إلى معالجة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، أعقاب فترات من النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية أو قمع الدولة"[٤]. كذلك عرف **مركز العدالة الانتقالية الدولي**، "بأنها تدابير قضائية سياسية تتخذها الحكومات لتسوية الانتهاكات لحقوق الإنسان في الفترة الانتقالية، عبر آلياتها المختلفة، متوخية ضمان المساءلة وتحقيق المصالحة والعدل"[٥]. ويرى **إرنيستو خوان** بأنها "تبني حزمة من الالتزامات الشبه متفق عليها من قبل القوى السياسية، لمعاقبة الجناة والتحقيق معهم ومعاقبتهم، وجبر الضرر، وإبعادهم من مواقعهم، كخطة لتوجيه عملية التحول الديمقراطي وضبطها"[٦].

---

(١) أحمد الحارثي، *العدالة الانتقالية في دول المغرب العربي: قراءة في تجربة هيئة الحقيقة والمصالحة*، (الرياض: دار أبي رقراق للطباعة، ٢٠١٣)، ص٢٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٣١.

(٣) حميد دهام، *العدالة الانتقالية: دراسة مقارنة بين دول شمال إفريقيا والعراق*، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص١٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٢١.

(٥) علاء شبلي، "العدالة الانتقالية في السياقات العربية"، *مجلة المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة*، العدد ٦١، (٢٠١٣).

(٦) كمال عبداللطيف، *العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في تونس* ، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥)، ص٢٥.

ولقد تم تعريفها من قبل الأمين العام للأُمم المتحدة الأسبق **كوفي عنان** بأنها "إدارة العدالة خلال فترات الانتقال، تسعى من خلال جملة من الوسائط والمسارات، لمعالجة الاختلالات الحاصلة في ذاكرة المجتمعات الانسانية، من أجل إعادة بناءها وضمان استقرارها". بموجب هذا التعريف من الواضح، أن للعدالة الانتقالية وظائف مزدوجة للذاكرة الجماعية، بعدها إحدى أهم عناصرها، وإطارًا للتفكير في التفاعلات بين المكوّنات المختلفة للعدالة الانتقالية[١].

وَرَدَ تعريف العدالة الانتقالية في الفصل الأول من القانون الأساسي التونسي المادة ٥٣، بأنها "مسارات متكاملة لفهم ومعالجة الماضي من انتهاكاتٍ لحقوق المواطن التونسي، بكشف الحقائق ومحاسبة المسؤولين عنها، وتعويض الضحايا ورد الاعتبار لهم، بما يحقق المصالحة الوطنية ويوثق ويحفظ الذاكرة الجماعية، ويُرسي الضمانات بعدم تكرار تلك الانتهاكات، والتحول من الحالة الاستبدادية إلى نظام يعزز الديمقراطية ويكرس منظومة حقوق الإنسان"[٢].

من الواضح بأن مسار العدالة الانتقالية في تونس مسارًا سياسيًا وفاقيًا تصالحيًا تكثيفيًا، يسعى إلى مساومة معارضين سياسيين، لإحداث تعديلات نسبية في موازين القوة بين القوى الاجتماعية المصطفة حول النظام السابق والأُخرى المتطلعة إلى صياغة عقد اجتماعي جديد، أَولى الآليات التحكيمية أهمية خاصة، ضامنة لعدم تكرار الانتهاكات وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، من خلال الرسائل "البيداغوجية"، التي بعثتها النخبة السياسية والحقوقية، درئًا للتداعيات السياسية، الضامنة للتحوّل الديمقراطي بلا إقصاء على أَساس التسامح وطي صفحة الماضي[٣]، تأسيسًا لواقع مجتمعي سياسي متماسك في تونس، يزاوج بين النزوع البراغماتي إلى تحقيق السلم ومقاربات البروتوكولات النفسية، التي تواجه سُبُل تآكل الروابط الاجتماعية، عبر إبرام مواثيق اجتماعية جديدة، تساعد في تعافي الجسد الاجتماعي التونسي من تداعيات الماضي. ويجدر الذكر بأن الطبيعة السياسية لمسار العدالة الانتقالية في تونس، قد خلَّفَ آثارًا سياسية عميقة، إذ أَصبح قابلًا للتلاعب في بعض الحالات، بسبب القرارات ذات المضامين والأغراض السياسية التي اتخذها النظام الجديد بشأن القضايا المتصلة بهِ، لذا تعرض إلى بعض التحديات بسبب الشكوك حول فاعلية مفهوم العدالة الانتقالية التونسية والآليات الخاصة بها الكفيلة بمعالجة شاملة قضايا حقوق الإنسان[٤].

تركزت البنية النظرية للعدالة الانتقالية التونسية في مقاربة إجرائية؛ بَنَت علاقتها بالحقيقة وفق تأويلات تاريخية جزئية تُهَمِّش السياق العام الذي وقعت فيه الانتهاكات، ولا يقدم تفسيرات للعوامل العميقة للعنف، في التصنيفات التي شكلتها لكل من الأماكن والأزمنة والأجساد لبناء تمثلات مخصوصةٍ لذاكرةٍ جماعيةٍ تونسية، أَشرفت عليها مؤسسات خاصة، سعت لتحويلها إلى هويات تتحكم في أداء الفرد نفسه[٥]، حيث تنوعت التجارب بين نمط

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٠.
(٢) حميد دهام. مصدر سبق ذكره، ص٢٢.
(٣) ريم القنطري، *تونس في مرحلة انتقالية: تقييم التقدم المنجز بعد عام على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة*، (تونس: منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠١٥)، ص٦٤.
(٤) المصدر نفسه، ص٧١.
(٥) فاطمة المالقي، "تونس والمسار الحزبي نحو العدالة الاتقالية"، *مجلة صدى*، *تونس*، العدد ١٧ (٢٠١٨).

العدالة العقابية، ونموذج العدالة التصالحية في إطار آلية عمل هيئة الحقيقة والكرامة التونسية، مؤسسةً لقواعد معيارية وقانونية ذات عمق سياسي، ومنها غدت العدالة في مرحلة التدافع السياسي والاجتماعي ما بعد الانتقالية، مرادفة للحد من الاستبدادية الثاوية في النظام القانوني، وصياغة السرديات السياسية للتحول الديمقراطي، التي تتوخى إيجاد نقطة توازن يقف عندها الفاعلون، وتأهيلهم لمواجهة الماضي لتونس وإعادة قراءته، عبر تضافر جهود النخب السياسية وبيروقراطية النظام الجديد، على وجه التحديد المؤسستين الأمنية والقضائية ونشطاء المجتمع المدني التونسي، فضلًا عن دعم المنظمات غير الحكومية واشتراطات وتوافقات القوى الدولية والإقليمية، المتمثلة بالنظام الدستوري المستقر، والتوحيد لمؤسسات الدولة، ثم إنجاز المصالحات على الأرض، وأَخيرًا إنجاز التوافق والإجماع الوطني على البرنامج الأمثل للعدالة الانتقالية(١).

ثانيًا: فواعل العدالة الانتقالية في تونس.

تعد العدالة الانتقالية في تونس إحدى مخرجات التحول السياسي الذي شهدته البلاد ما بعد التغير، والتي اتخذت مسارين متوازنين وأَحيانًا متنافرين، الأول بدا مؤسساتيًا بطيئًا والذي كانت الأولوية له، ويشتمل على قانون العدالة الانتقالية وهيئة الحقيقة والكرامة ومؤسسات الدولة. أَمَّا المسار الثاني فقد احتوى علاقات الأَحزاب السياسية والأَطراف المؤثرة، التي تحركت لعقد التسويات وفق عناوين ذات مقبولية وإجماع سياسي وطني، في إطار الاستقطابات التي تشكلت مُبكرًا مع دخول الإسلاميين منظومة السلطة، وبناء المعارضة العَلمانية، سرديات افتكاك الدولة من طرف قوى الحكم السابقة، التي عمدت إلى تحريك عدد من الأَدوات لخلق حالة من التوجس إزاء العدالة الانتقالية(٢).

تشكلت الفواعل الخاصة بالعدالة الانتقالية التونسية بقرار رئيس الحكومة الانتقالية في آذار ٢٠١١، كأطراف قائمة بذاتها، مُنتظِمة في شبكة مُترابطة متكاملة فيما بينها، والتي نالت شرعيتها انطلاقًا من الخطاب الذي يؤسسها والساعي نحو تفكيك مفاهيم معارضة لسياقات التحول، إذ أَحدثت فوارق في مرحلة بينية بعيدة عن المألوف، لم تخلو من الخطوات الجدية كجلسات الشهادات العلنية التي نُظمت، بموجب الفصل "٣٩-٤٧" من قانون العدالة الانتقالية الأساسي، كما استمدت شرعيتها المؤسسية من خطاب المنظمات الحقوقية والمؤسسات الدولية(٣)، التي أدت دورها مركزيًا تأسيسيًا في ذلك. إذ كانت حاضرة منذ بداية النقاش بشأن تأسيس الهيئات، ووضع قانون العدالة الانتقالية؛ وتمويل منظمات المجتمع المدني.

ركزت نصوص الدستور التونسي، بعدها النصوص القانونية المؤسسة للدولة الجديدة، على المركزية لخطاب العدالة الانتقالية، ففي الفصل ١٤٨، الفقرة ٩: أَشارت إلى "التزام الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة بالتشريع المتعلق بها"، أَعقب ذلك تأسيس ثلاث مؤسسات هي: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة

(١) المصدر نفسه، ص٧٧.

(٢) عزمي بشارة، *الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة*، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٧)، ص٥٨.

(٣) مراد دياني، *تونس ومآلات التحول الديمقراطي فيها*، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٩)، ص٨٧.

والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، واللجنة الوطنية لاستقصاء حقائق التجاوزات والانتهاكات، أعقب ذلك تشكيل هيئة الحقيقة والكرامة[١].

ساهم عدد من الفواعل في مسار العدالة الانتقالية بأشكال متفاوتة ومختلفة، لكلٍ منها أهدافها واستراتيجياتها الخصوصية، كان لها تأثيرًا في مجريات الأُمور، سواء في صياغة الإطار المؤسساتي والتشريعي، أم في تحديد مجال وأُفق العدالة الانتقالية، **بدءً بالدستور التونسي**، فقد شكلت دستورية العدالة الانتقالية، أهمية فاقت تشريع القانون الأساسي المتعلق بها، حيث تم تكريس القواعد العليا في السلم التفاضلي للأُسس المكونة للمنظومة التونسية القانونية، بموجب المادة ١٤٨ من الدستور، على أساس صياغة تُلزم الحكومة تعطيل المبادئ القانونية، بما يمكن هيئة الحقيقة والكرامة وكل طرف يعمل في هذا المجال من ممارسة مهماته[٢]. وهو التزام افترضته السلطة الأصلية التأسيسية الأولى المطلقة، على السلطات المؤسسة التي لا يمكن أن تكون في حِل مما ألزمتها به السلطة التي أَلَّفتها، وإلا أصبحت مفتقِرة إلى الشرعية، وبالتالي يضع مؤسسات وهياكل المنظومة الدستورية، التي يتجلى من خلالها النظام السياسي برمته، في وضعية مخالفة لها، بما يترتب عليه سحب الشرعية الدستورية من تلك المنظومة، وعلى أساس هذا المقتضى، إن مطلب العدالة الانتقالية التونسية، قد استوفى مداه القانوني الرسمي، وقد بلغ أقصى ارتقائه وتجليات موجباته ومقتضياته الدستورية[٣].

أَمَّا الفاعل الثاني هو **المؤسسة الحكومية**، فلم تخلُ السياسات الرسمية للحكومة التونسية من التأكيد على الطابع المؤسسي للعدالة الانتقالية، على الرغم من فتور ومحدودية التعاون في علاقتها بهيئة الحقيقة والمجتمع المدني المعني بالعدالة الانتقالية، بسبب الصعوبات والعراقيل التي اعترضتها أثناء بحثها عن فضاء عمومي ملائم يحتوي جلسات الشهادات العلنية، بسبب الضغوطات التي مورست على المؤسسات الحكومية من أجل عدم تسهيل عملها[٤]، والتي أدّت دورًا معارضًا لها من الداخل. سيما في ظل تداخل اختصاصات السلطة القضائية مع القضاء العسكري، وخشية المنظومة الأَمنية من استهدافها، كما غابت الرئاسات الثلاث عن جلسات الشهادات العلنية، كما أَصرَّت الرئاسة على تمرير القوانين الإدارية للمصالحة، وعدم مناقشة موازنة الهيئة في مرحلة جبر الضرر، وتجديد العضوية فيها، وبذا يتجلى الصراع في البرلمان حول أَهداف ومضمون العدالة الانتقالية، والقوانين المنظِمة لها[٥].

أما الفاعل الثالث هو **هيئة الحقيقة والكرامة**، وهي الهيئة الوطنية الناجمة عن المسار القانوني والسياسي لما بعد التغيير، الذي وضع شكلًا للعدالة الانتقالية الواجب تنفيذها في تونس، عدت الهيئة ركيزة أساسية في مؤسسات العدالة الانتقالية، تتحرك في كنفها الهياكل

(١) عبدالإله بلقزيز. "الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى القانون"، *مجلة المستقبل العربي*، *بيروت*، العدد ٦٦ (٢٠١٤): ص٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٩.

(٣) بوحنيه قوي، *العدالة الانتقالية في التجارب العربية: الحقيقة والمصالحة وأوليات السلم الأهلي*، (تونس: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص٧٢.

(٤) صلاح الدين بوجلال. "العدالة الانتقالية في النموذج التونسي: نضال من أجل المساءلة"، *مجلة جامعة الجزائر*، *الجزائر*، العدد ٣٢، (٢٠٢٠): ص١١٠.

(٥) المصدر نفسه، ص٨٥.

وعملية الإشراف على المؤسسات التي تمتلك الصلاحيات القانونية والشرعية، لإنتاج خطابها الذي كثف داخله علاقات القوى المتصارعة والمتضاربة، لتطرح بموجبه مصفوفة الزمان والمكان والجسد والذاكرة[١].

تشكلت الهيئة بموجب قانون رقم ٥٣ لعام ٢٠١٣، الذي منحها الشخصية المعنوية المستقلة ماديًا وماليًا، والمناطة بها مَهمة الإشراف على مسارات العدالة الانتقالية، وكمحطة أساسية في التحول الديمقراطي، إذ باشرت عملها في جنباته التوثيقية، للسرديات الشفوية بالكشف عن الحقيقة، عبر استنادها إلى الأوامر الحكومية والاستعانة بالدوائر الجنائية المتخصصة، حيث تولت لجانها الفرعية، البحث والتقصي والتحقيقات لتفكيك الاستبداد والفساد، كما تولت حفظ الذاكرة في اتجاه كشف الحقيقة[٢]، من خلال تدوينها لأكثر من ٢٥١٣٧ ملف انتهاك، وعقدت ما تجاوز ٤٩٦٥٤ جلسة استماع سرية، موفرةً الدعم المعنوي والقانوني والفني للضحايا في إطار التحضير لجلسات الشهادات العلنية، ولرد الاعتبار لهم من خلال توثيق الشهادات، وإبرازهم كعنصر مركزي للعدالة الانتقالية بمعزل عن الاستقطاب السياسي، والتي شكلت منعرجًا حاسمًا في عمل الهيئة، من قبل متخصصين في القانون وعلم النفس والاجتماع، وفقًا لتقنياتها واستراتيجياتها المحتكمة إلى المرجعية القانونية المتمثلة بالقانون الأساسي للعدالة الانتقالية[٣].

والفاعل الرابع هو **الأحزاب السياسية**، إن احتدام الجدل في مواقف الأطراف السياسية المشكلة لتركيبة هيئة الحقيقة والكرامة، حول الآليات التي تُنفذ بها العدالة الانتقالية، كان مصدرها الصراعات الحزبية بين القوى السياسية، المقترنة بتحولات الوضع السياسي ومصالحها، وهو ما شكل أعباءً إضافية على مسارات العدالة الانتقالية، تجسدت بعدم الثقة في عملها، بالرغم من تقارب موقف تلك الأحزاب في مجملها حول عد تلك المسارات كجزء أساسي من التحول الديمقراطي في تونس[٤]، فقد ساندت حركة النهضة بشكل حذر هيئة الحقيقة والكرامة، متجنبةً التصادم مع الأحزاب الأخرى، بوصفها متحكمًا رئيسًا في تطبيق العدالة الانتقالية وهيئاتها. بالمقابل كان لحزب نداء تونس، مقاربته الخاصة التي تعكس رغبته في المصالحة وتجنب المحاسبة، وإنهاء عمل هيئة الحقيقة والكرامة وقدم اقتراحات بديلة عنها، سيما أن له ارتباطات بالنظام السابق، أما الجبهة الشعبية، فقد كانت مواقفها أشد تعقيدًا، تحاول فيها عدم التقارب مع حركة النهضة والقوى القريبة منها، لعدائها الأيديولوجي العميق لها[٥].

لقد سعت هيئة الحقيقة والكرامة نحو المحافظة على الميزان القوى بين الأحزاب التي تتنافس على السيطرة العقائدية داخل مجلس النواب. وهكذا، شكّل النظام التوافقي بين نداء تونس

---

(١) وجيه كوثراني، *من الثورة إلى الدولة: حديث ما بعد ١٤ جانفي ٢٠١١* ، (تونس: مجمع الأطرش للكتب، ٢٠١٧)، ص٨٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٧.

(٣) المصدر نفسه، ص١٢٠.

(٤) عزمي بشارة، *الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها*، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٢)، ص٢٢١.

(٥) المصدر نفسه، ص٢٢٧.

والنهضة، عملية سياسية صعبة اعترضتها معوقات على مستويات مختلفة في قضايا العدالة الانتقالية[١].

أما فيما يخص الفاعل الخامس **الجمعيات والمنظمات**، فقد مارست أدوارًا مؤسسة وفاعلة في مراحل حرجة في سَن الدستور وصياغة القانون الذي نظم العدالة الانتقالية، بالتعاون مع المنظمات والجمعيات الحقوقية الدولية، الذي نص على توفير النصاب الأدنى لدورها في آلية صنع القرار في مؤسسات العدالة الانتقالية، ومنع تحييد ممثلو المجتمع المدني فيها، وإخضاع توفير مصادر التمويل لقواعد العمل الداخلية الخاصة بها، كما مارست الضغط والتأثير وتعديل ذلك المسار إلى جانب الأطراف السياسية الحزبية. في أثناء انطلاق المحاكمات الأولية لأحداث الثورة، وتقديم التقارير إلى المؤسسات التنفيذية والقضائية والنيابية[٢].

وللفاعل السادس **الإعلامي** أهمية خاصة في مسارات العدالة الانتقالية في تونس، تجلت بقيمتها التحريرية واستقراءاتها وتجسيداتها التثقيفية التوعوية والإخبارية، والتي شهدت تداخلًا مع الفاعلين الاقتصادي والسياسي، والمعطيات الأيديلوجية والرهانات الانتخابية والانحياز الوشائجي، المُحدِد لِتَموقِعها في مقاربات العدالة الانتقالية، ففضاء الإعلام التونسي متشابك الفاعلين ومتقاطع الروافد ومتداخل في الرهنات. بالرغم من ذلك قد مارَسَ دورًا أَخلاقيًا بالمعنى المِهني تجاه حقوق الإنسان، بمختلف محاملها لقضايا العدالة الانتقالية، من تَصورات وتَمثُّلات وقِيمٍ رمزية اعتبارية، وكذا فرض المساءلة والرقابة على المؤسسات التنفيذية، وكرَّس المبادئ العُليا للقانون والتساوي بين الأفراد، إذ تعاطى الإعلام مع العدالة الانتقالية بَعدِّها مرحلةً فاصلةً بين الاستبداد والديمقراطية[٣]. أَما الفاعل السابع والأَخير فهو **القوى الخارجية** فمن الواضح بأن العدالة الانتقالية التونسية، ليست ذات طابع محلي صرف، التي قدمت الدعم السياسي والفني والمادي، في كتابة الدستور وإتمام مجموعة من القوانين اللازمة للانتقال الديمقراطي وتأطير العدالة الانتقالية وتوجيهها، من خلال تواجدها المباشر أو عبر فروعها التي تمول المبادرات والبرامج ذات العلاقة بالعدالة، ومن تلك المنظمات "البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي، واللجنة الأوروبية للديمقراطية، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، والشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة "لا سلام بلا عدالة"، ومحامون بلا حدود، ومؤسسة بيت الحرية وغيرها"[٤].

ويُلحظ بأَن الصراعات السياسية قد عرقلت عمل تلك الفواعل، وأن كثرة تصادمها مع مؤسسات النظام الجديد والافتقار إلى الخبرات والكفاءة القانونية، أسهمت في تنامي الإشكالات التي واجهتها، والتقييمات المُقِرّة بفشلها في بعض الجوانب، فالنظر إلى ما تم اتخاذه والإعلان عنه من قرارات وتشكيل مؤسسات منذ ١٤ يناير ٢٠١١، قد عكس الافتقار لاستراتيجية

(١) عزمي بشارة، *في الثورة والقابلية للثورة*، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٣)، ص١٥٦.
(٢) المصدر نفسه، ص١٦١.
(٣) ياس عبداللطيف، *أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورة التونسية*، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥)، ص١٣٢.
(٤) المصدر نفسه، ص١٤١.

للعدالة الانتقالية[١]، وإن كانت موجودة فقد جاءت جميعها بالقوة والضغط على صانعي القرار الذين أدركوا ضرورة احتواء زخم التغيير، كما هيمن عليها الارتجال المدفوع بمنطق رد الفعل على المطالب والضغوط الناجمة عن وجود السلبية التي اعتمدتها النخبة السياسية السابقة، وليس بمنطق المبادرة بالفعل وفق خطة منظمة مسبقة. ولكن بالرغم من ذلك، يمكن تثمين دفعها إلى تنفيذ التوصيات التي رسخت المسار الديمقراطي وكرست منظومة حقوق الإنسان، المعنيين بمسار العدالة الانتقالية[٢].

II. المطلب الثاني

العدالة الانتقالية بين الإصلاح وصنع الذاكرة

جاءت التجربة التونسية تغيير "بن علي" في سياقات استمرارية للنظام السياسي موصولة بكثير من الآليات، لإعادة بناء الذاكرة الوطنية غير الانتقائية، بقصد المصالحة والمصارحة والإنصاف، وكذا تحصين الحاضر وبناء المستقبل عبر الإصلاح السياسي، وليس في إطار انتقال من نظام سلطوي إلى آخر ديمقراطي فقط. خلَّفَت نتائج نسبيًا مُهمة على مستوى كشف الحقيقة وجبر الضرر وتدبير الذاكرة.

أولًا: الموازنة بين التدابير الإصلاحية ورهانات صنع الذاكرة.

بالرغم من جدلية عضوية العلاقة بين التحول الديمقراطي والإصلاح وبناء الذاكرة عمومًا. اتسم مسار العدالة الانتقالية في تونس، بصبغتهِ الخاصة، في ظل الإكراه الذي لازم عمل آليات العدالة الانتقالية، والذي تبدَّى، على نحوٍ واضحٍ في أولويات النخب السياسية، فيما يُعرفُ بزمنية تلك العدالة والجدول الزمني المفترض للتحول الديمقراطي، لارتباط التغيير السياسي والاجتماعي بالإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، إذ فاقت الأهمية السياسية للعدالة الانتقالية في تونس غاياتها الحقوقية، فقد قدمت فواعل العدالة الانتقالية نماذج لتغذية مختلف ديناميات التحول الديمقراطي والإصلاحات المؤسسية[٣]، ثم ربطتهما بصياغة سياسات الذاكرة وتدبير جدل العدالة والمصالحة، الذي يُسائل بقوة التوجه نحو عد العدالة الانتقالية، كنموذج لدولة القانون والحقوق واعادة البناء الوطني وتجديد الذاكرة وترسيخ الديمقراطية، فإشكالات الذاكرة لا تقتصر فقط، على كيفية قراءتها وتأويلها، بقدر ما تعني بإيجاد الطرق المغايرة في مواجهة الإشكالات الاجتماعية والثقافية. في أُفق بناء عقد اجتماعي جديد وفق توافقات معينة؛ وهو ما تطلَّب، إجابة الفاعلين عن الانتهاكات التي حدثت إبان حكم النظام السابق والمسؤولون عنها، لإضفاء الاستقرار على التوافق الذي توصلوا إليه واستيعاب هذه الانتهاكات ضمن تحدٍ مجتمعي بعدم تكرارها؛ ما يعكس الحاجة إلى شرعنة النظام الجديد وإعادة البناء الوطني وفق توازنات اجتماعية سياسية[٤].

---

(١) مراد دياني، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

(٢) نويل كالهون، *معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية* ، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، ٢٠١٩)، ص٨٩.

(٣) علاء شبلي. مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

(٤) أحمد الحارثي. مصدر سبق ذكره، ص١٦١.

إن عملية التغيير في تونس قد سادها التوتر بين قوى تتطلع إلى النسيان وتجاوز الماضي وإقامة الديمقراطية من دون تكاليف جسيمة، وقوى أُخرى رأت أن إنجاز ذلك لا يتأتى من دون تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا وإصلاح شامل للمؤسسات، يضمن عدم تكرار الانتهاكات وحفظ الذاكرة الوطنية وجبر الضرر؛ ما جعل العدالة الانتقالية مفهومًا متحركًا، ارتبط بالمعضلات التي واجهها المجتمع التونسي خلال تلك المرحلة الانتقالية. ومن هنا، يمكن فهم خِشية النظام الجديد من جسامة التكلفة السياسية للحقيقة والعدالة وجبر الضرر(١). لذا اتسم أداؤه بواقعية سياسية لإدراكهِ بأن احتمالية اخفاق التحول الديمقراطي يبقى قائمًا، في ظل تسيس محاذير توجس الجيش من الحكم المدني، ناهيك عن راديكالية مقاربات الضحايا لإشكالات الماضي وتطلعهم إلى العدالة الكاملة وبناء حالة سياسية، تُمهّد النقاش العمومي الواسع داخل المجتمع التونسي للتعبير عن تطلعهِ إلى التوافق الوطني حول سردية إحداث القطيعة مع حكم العسكر، عنوانها الأبرز التحول الديمقراطي كمدخل للعدالة الانتقالية وتنفيذ سياسات الذاكرة، بنظامٍ سياسي يرتكز على المساواة واحترام الحريات والحقوق، يُجري مُصالحة مَجالية وثقافية مع جزء من الجغرافيا والتاريخ(٢).

لم تتوقف العدالة الانتقالية في تونس عند الماضي، فقد عالجت المستقبل من خلال عملية ذات سيما وقائية، ونضالًا من أجل العدالة والحقيقة ذات الصلةٍ بالاستقرار الديمقراطي، كما أَصبحت جزءً من صراعاتٍ بين أخلاق الاقتناع وأخلاقيات المسؤولية، المرتبطة بمنح المواطنين سلطاتٍ فعلية لمحاسبة مؤسسات المساءلة، وفعاليتها في تقويض القيود السياسية أي مصادر الاستبداد المُحبطة لدمقرطة العلاقة بين الدولة والمجتمع، والإصلاح المؤسسي الأوسع، الذي من دونه ستكون الديمقراطية أضعف، وبالتالي مخرجات العدالة الانتقالية غير مجدية(٣). لذا باشرت الحكومة التونسية، بعملية تراكمية معقدة استهدفت دمج الديمقراطية في المنظومات السياسية والأيديولوجية والثقافية والاجتماعية وتحويلها إلى ثقافة وسلوك لدى الأفراد والجماعات، من خلال استحضار الإرادة السياسية في جعل القضاء مستقل، ومكافحة الفساد، وانخراط الأحزاب السياسية كلها في إرساء دعائم نجاحه، وتأصيل الممارسة الديمقراطية المقررة في هذا المضمار التي تهدف إلى القطع مؤسساتيًا وهيكليًا مع الماضي، ومن جملة التدابير والإجراءات الساندة لمسار العدالة الانتقالية في تونس(٤):

١- تعليق العمل بدستور "غرّة" ١٩٥٩، والإعلان عن إجراء انتخابات رئاسية بعد تطبيق آليات ونظام انتخابي جديد، مقبول من الجميع في مدة زمنية محددة، وأن يقع إقرار تنظيم انتقالي مؤقت للسلطات العمومية، وأن يقترن ذلك بالدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسي وطني

(١) عبدالجليل التميمي، *مساهماتي في توثيق الثورة التونسية والذاكرة الوطنية*، (تونس: مؤسسة آفاق، ٢٠١٤)، ص١٣٩.

(٢) جبير محمد، *مقاربات في الحقل السياسي العربي: تونس والحركات الاجتماعية*، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٨)، ص٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٨٤.

(٤) توفيق المديني، *حراك المعارضة التونسية نشأتها وتطورها*، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠١٥)، ص٤٠.

يُعنى بوضع دستور جديد للبلاد، ليحل عوضًا عن الشرعية الدستورية السابقة قانون دستوري استثنائي، يستمد مشروعيته من التوافق السياسي والقبول الشعبي(١).

٢- تطبيق مقاييس الحالة الغالبة على المسائل الدستورية المطروحة، إذ يمسك الشعب بمقتضيات السيادة ومقوماتها، بما في ذلك السلطة التأسيسية الأصلية، فالجهة المكلفة بإصدار القواعد القانونية يجب أن تكون تحت مراقبة ومصادقة الشعب التونسي، إذ إن الشرعية المتأتية مباشرة من المنوّب تُحمل على أنها أقوى من تلك الآتية من النائِب(٢).

٣- انتخاب مجلس وطني تأسيسي، ليضم ممثلي الأحزاب والهيئات والمنظمات والجمعيات، لضبط التوجهات الكفيلة بملاءمة التشريعات المتصلة بالحياة السياسية، وله حرية اتخاذ ما يراه من مقترحات لضمان استمرارية المؤسسات العمومية ولتحقيق أهداف التغيير السياسي. كما تم حل التجمع الدستوري الديمقراطي، وكذلك المجلس النيابي ومجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الدستوري(٣).

٤- اصدار مراسيم عديدة مثلت خُطًا سياسية تقطع العلاقة نظريًا مع الحقبة الأوتوقراطية، كالمرسوم ٢٧ الخاص بالهيئة المستقلة العليا للانتخابات، والمرسوم ٢٣ المرتبط بانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، والمرسوم ٢٨ المتعلق بتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات وحرية الصحافة والطباعة والنشر، وحرية الاتصال البصري والسمعي، لإتاحة هامش من حرية التعبير الذي يجعل المشكلات تحتل حيزًا واضحًا من النقاش العام؛ عبر المعلومات والمعطيات التي يجري تداولها في النقاش العمومي، وهو عامل مساعد في جوهره في تدعيم الإصلاح السياسي(٤).

٥- بموجب الفصل ٤٣ من قانون العدالة، بادرت فواعل العدالة الانتقالية التونسية، بمراجعة التشريعات التي أسهمت في تركيز السلطة، من خلال لجنة الفحص الوظيفي التي أوصت بالإعفاء أو الإحالة على التقاعد الوجوبي، بحق شاغلي الوظائف العليا في الدولة، وإعداد تقارير خاصة، تتضمن المقترحات المتعلقة بالإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية والقضائية والإعلامية والتربوية والثقافية الكفيلة بتجنب العودة إلى الاستبدادية، واستقلالية القضاة والمحاكم الإدارية. ثم إعادة هيكلة قوى الأمن الداخلي(٥).

٦- بعد التغيير في تونس دعت الحاجة إلى دسترة الإصلاحات التشريعية والقواعد المتصلة بمكافحة الفساد، لعلو الدستور على سائر النصوص القانونية، لأنه يمثل في مضمونهِ عُقدًا يُقِرَّ أطرافه لزوم انهاءهِ، فقد تمتعت "الهيئة الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد"، بصلاحيات زجرية وأُخرى وقائية؛ بموجب الفصل مائة وثلاثون من الدستور التونسي، كجمع البيانات والمعطيات والإحصاءات بشأن الفساد لغرض والمساءلة، والتحقيق في الشكاوى

(١) المصدر نفسه، ص٤٤.
(٢) مارلين نصر، *العدالة الانتقالية في تونس: مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية دراسة في تجارب لجان*، (تونس: دار كنعان، ٢٠٢٠)، ص١١١.
(٣) مارلين نصر، مصدر سبق ذكره، ١٢٤.
(٤) عبدالحي مؤذن، "العدالة الانتقالية والسلطوية المُلبرلة: نموذج تونس"، *مجلة عمران، الدوحة*، العدد ٥ ، (٢٠١٦)، ص١٨٠.
(٥) المصدر نفسه، ١٩١.

وإحالتها إلى الجهات القضائية الإدارية بخصوص القطاعين العام والخاص، تعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة[١].

يمكن أَن نَخلُص مما سبق إلى أن العدالة الانتقالية في تونس، قد ارتبطت غاياتها بشروط وإجراءات جوهرية، رافقت مساراتها الأُخرى، تمثلت بإعادة قراءة الأُسس النظرية التي انبنت عليها، على نحوٍ يؤمِّن مرورها من سياقات الحلول الثورية إلى سياقات أُخرى إصلاحية، تبناها النظام الجديد والمجتمع، كحلول متناسبة مع منطق العدالة الانتقالية، المختلفة عن العدالة التقليدية، لتحقيق المكاسب المستقبلية، كالتنمية والانتقال الديمقراطي، إذ لا يمكن نجاحها بِلا سياقٍ ديمقراطي تحرري تضبط فيه حدود حركة الفاعلين السياسيين[٢]، فجلّ الإشكاليات قد اقترنت بالاستبداد الذي يُبطل هذه التدابير؛ ويجعل من خطورة الإرتداد والارتكاس لمشروع العدالة قائمة، والذي شُخصَت بعض ملامحهِ بتعثر بعض الجهود انطلاقًا من أن التدابير الوقائية لم تشمل جميع المتورطين؛ والتأسيس لهيكلية مؤسسية غير قادرة على اتمام مهماتها المتصلة كمكافحتها للفساد، لاعتراضها صعوبات قانونية وواقعية تعود في الأساس إلى ضعف الصلاحيات الزجرية المسندة إليها، فهي ليست من صنف الجهات التي تمتلك الصلاحيات الضابطة العدلية[٣].

ثانيًا: طبيعة سياسات بناء الذاكرة الجماعية في تونس.

إن سياسات الذاكرة عمومية بالمعنى الحكومي، وفيها ما هو مدني، تسعى لإنتاج حقائق أكثر قابلية لمضاعفة امتدادها المجالي في أُفق إعادة البناء الوطني وثقافة الذاكرة، أما الذاكرة الجماعية قد عرَّفها "دانييل شاكتر" بأنها معرفة على نطاق واسع مشترك لا فردانية ذات طابع تخيلي، وليست بالضرورة انعكاسًا لأحداث في الماضي. ربما يجرى تشكيلها جماعيًا عبر أفعال اجتماعية، يتم تناقلها وحفظها تواصليًا داخل المجتمع، بين المؤسسات والأشخاص الذين أَعادوا تدويرها، عبر التأويل والقراءة المخصوصة للحظة زمنية ومكانية لماضٍ مجمع عليه، ومن خلال صياغة تركيبية للسرديات السياسية، لإعادة بناء علاقاتٍ ما شبكية متناسقة بينها، تتوافق مع الحاجات والتأثيرات الآنية[٤].

إن سياق العلاقة بين العدالة الانتقالية والذاكرة الجمعية التونسية على نحو مؤسسي أَي تنطلق من الحكومة، كمنتج للاستهلاك المتواصل من الشعب، اتصفت بالشرعية والملاءمة من حيث الخبرة والمكان والزمان، ربطت بين مفهومي سياسات الذاكرة وهوية ثقافة الذاكرة بمفهوم الجيل، إذ مثلت حلقة أساس في تناقل المعرفة وتصفية وانتقاء الماضي ضمن سيرورة التغيير السياسي، أَي تم تفعيل الأَداء الاحتفالي للذاكرة المُطقسنة، لتمريرها من جيل إلى آخر[٥]، وقد تأَطَّرَت في دورة التغير الاجتماعي الشاملة أي دورات الحركات المطلبية

(١) شاكر الحوكي. "معضلة العدالة الانتقالية في تونس: بين المسارات المرتبكة والتحديات المرتقبة"، *مجلة سياسات عربية، الدوحة*، العدد ٣٥، (٢٠١٦): ص٢٠٣.

(٢) محمد الحداد، "جدلية العدالة والحرية في ضوء الثورات العربية: الديمقراطية باعتبارها عدالة القرن الحادي والعشرين"، *مجلة تبين، الدوحة*، العدد ٢، (٢٠١٣): ص١٦٥.

(٣) المصدر نفسه، ١٧٧.

(٤) بول ريكور، *الذاكرة، التاريخ، النسيان*، (بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، ٢٠١١)، ص٩٨.

(٥) عبدالرحيم بنحادة، *الكتابات التاريخية في تونس: الهوية، الذاكرة والإسطوغرافيا*، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، ٢٠١٢)، ص١٢٥.

السريعة التي انطلقت عام ٢٠١١، إذ عمدت فواعل العدالة الانتقالية في تونس إلى القيام بأداء تصنيفات معينة في عملية بناء سياسة عامة للذاكرة المخصوصة، التي تستوعب إشكالات هذه الذاكرة، سواء فيما له علاقة بمعاناة الضحايا مع الانتهاكات التي تعرضوا لها، أو بإعادة البناء الوطني بتفعيل الإصلاح الاجتماعي والسياسي. فقد اجتهدت فواعل العدالة الانتقالية، بالتعامل مع تلك الإشكالات بموجب قدرتها على المناورة في ظل علاقات القوة؛ لترميم الذاكرة الجماعية التونسية وتحقيق توازناتها بما يتوفر لديها من وقائع[١]. فمنذ تشكل مؤسسات العدالة الانتقالية، قامت باستدعاء وإعادة صياغة الإشكالات وفقًا لسرديات أُخرى، وبلورة سياسات للذاكرة، تُوازن بين حقوق الضحايا في العدل والحقيقة من جانب، وحق المجتمع في السلم الأهلي والمصالحة الوطنية من جانب آخر، من خلال جعل ضحايا الأَحداث التي رافقت التغيير، بوضع اعتباري بعيدًا عن الانحياز الراديكالي إلى خيار المتابعة الجنائية للمسؤولين عن الانتهاكات التي تعرضوا لها. فقد ركزت الفواعل على عد حقوقهم محورًا مركزيًا في صياغة الذاكرة[٢]، لِما لهُ تأثيرًا في الإستجابة المؤسسية للتنشئة السياسية، المرتكزة على أَساس الصفح والنسيان، حيث تُتيح الإعتبارات القانونية المرتبطة بالعدالة المجال للمعايير الأخلاقية التي تحيلها إلى منظومة فيها الصفح ركن أساس، الصفح الذي يقدر أَهمية احترام ذاكرة الماضي، وينظر إلى المستقبل، وفقًا لمنظومة العفو القانوني والصفح الأخلاقي غير المفروض بمراسيم، الذي يُفضي إلى النسيان التوافقي بموجب الأَدوار الكفيلة بمجابهة التحديات السياسية ما بعد التغيير[٣].

تعاطت العدالة الانتقالية في تونس مع الذاكرة البشرية، على إنها مركزية تعددية، تتوافق مع الطرح ما بعد الحداثة بشكل جلي من خلال النظر في خطابها بما يمكن التعبير عنه بـ "اللا ذاكرة" في علاقتها بالذاكرة المعيارية المؤسساتية، من خلال ثلاثة أَبعاد "اجتماعية، ثقافية، شخصية"، وعلى إنها تكتسب كاللغة والوعي الإنساني، عبر التنشئة والتواصل والتثقيف، وهكذا، حاولت فواعل العدالة التونسية، تجسيدها في ذكريات حية، وتأطيرها بأطر اجتماعية، وتكريسها في رمزيات ثقافية، كالنصوص والطقوس والصور[٤]، إذ عاملتها كنتاجًا مرتبطًا بالتصوّرات الذاتية عن الهوية، وجعل الذاكرة الاجتماعية التونسية معرفة مشتركة بين الأفراد، فالطقوس أَعدها مسار العدالة الانتقالية بطبيعة إحيائية تجري من خلالها إدماج الكل بالجزء من خلال بناء جزئيته المخصوصة، أو الاعتراف به بما هو كذلك. وبربطها بأَفعال إيمانية جماعية، تسبق الطقس وهو شرط لفعَّاليته، أي قدرة طقوس العدالة الانتقالية على إعادة تعريف تصنيف الجماعة والفَرد والعلاقات بينهما، ومن ثم النظر في قدرتها على إعادة تعريف الواقع التونسي من خلال عملية تمثله[٥].

---

(١) عقيل البكوش، *الذاكرة الجماعية لتونس المعاصرة: جدل السرديات ورهان السياسات*، (تونس: مؤسسة GLD، ٢٠٢٣)، ص٨٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٦.

(٣) هادي الجويلي، *مجتمعات للذاكرة مجتمعات للنسيان: دراسة مونوغرافية لتونس*، (تونس: سرار للنشر، ٢٠١٦)، ص١٥٤.

(٤) إدغار موران، "الصفح مقاومة لبشاعة العالم"، *مجلة يفتكرون، تونس*، العدد ٣، (٢٠١٥): ص٦١.

(٥) بونقيب حماد، *جدل الحقيقة وبناء الذاكرة: مكتسبات وتحديات*، (الدار البيضاء: دار افريقيا الشرق، ٢٠١٥)، ص١٧٢.

ومن هنا، سعت الفواعل المسؤولة عن العدالة الانتقالية، إلى جعل الفصل بين النسيان والذاكرة شرطًا لاستيعاب التوترات، من خلال مأسستهما وفقًا لموازين القوى بين النخب السياسية الجديدة والقديمة الحاكمة، عبر برامج جبر الضرر والذاكرة والتعويض، لإعادة بناء حقائق تاريخية في ثنايا دائرة عدم الإخلال بتوازنات الحاضر السياسي، والحفاظ على مصالح القوى المجتمعية وصورها ومواقعها، وإزاحة عواقب التمثلات الجماعية والفردية، التي شابتها صور العنف السياسي في الماضي، بتوطيد أدوات إنفاذ الذاكرة المناصرة للضحايا المطالبين بالانتصاف والتي سلكت مسار **العدالة التصالحية** بدلًا من العدالة الانتقائية عبر التحكيم والمصالحة[١]، لتوليف معالجة جادة لانتهاكات حقوق الإنسان عبر مداخلها، والتي نص عليها الفصل الخامس والأربعين من قانون العدالة الانتقالية، الذي سلطَّ التركيز على العقوبات الجزائية على مرتكبيها، ومنحهم فرصة العفو مقابل اعترافهم بما اقترفوه وطلبهم الصفح، للمزج بين صنفي العدالة العقابية والتصالحية مراعاةً لخصوصيات المجتمع التونسي والجانب النفسي للضحايا، عرضًا للحقيقة من خلال جلسات الاستماع إلى الجميع، ومن ثم تعويض المتضرر وإتمام المصالحة مع الدولة، التي رسمتها سياسات الذاكرة التونسية، لتصفية الذاكرات المتنافسة حول شرعية القول، لموضعة نزاع السرديات المتقاطعة التَظلُّمية، بما يقوض الاستثمار السياسي لاستحضار الصدمات[٢].

بغية احتواء ذلك، احتلت في السياسات الموضوعة للذاكرة التونسية، المبادرات التذكُّرية أَهمية كُبرى، لأَحداث مضت نِزاعية الدلالة ومتعارضة المعنى، لتوعية المجتمع وحثهِ على التذكر الممزوج بالصفح، كبناء المتاحف واللوحات الفنية في الساحات العامة والمواقع المختلفة، وتنظيم الاحتفالات والعروض البصرية أو المسرحيات والنشاطات التربوية والتعليمية وعرض سجلات الأرشيف، ومن ثم إعادة مراجعتها، لإعادة ترتيب الذكريات، واجتياز مخاطر التذكر للأقليات الخاسرة، بتدوين ونقل المعلومات المخزونة في الذاكرة الجماعية والفردية وتبويبها، ومن ثم نشرها وتناقلها بموضوعية، والتدقيق فيها وتصحيحها من قبل المختصين في التاريخ وعلم النفس والقانون. فهو اشتغال بيو – سياسي في إعادة بناء الحقيقة بإعادة كتابة ما هو مدون من التاريخ[٣]. فالماضي قد تم استرجاعه وإعادة بنائه في صورة توافقت مع الرغبات والاحتياجات والتأثيرات في حاضر تونس. فكما عبَّرَ "شومبيتر" بأَن من خصوصيات الذاكرة الجماعية التعبير عن حاجة "هووية" لدى الجماعة، تُنجَز بإعادة قراءة الماضي لحاجة في الحاضر، ففي الأَساس الذاكرة الجماعية هي فعل تخيلي، يعتمد على عملية تجميع بيانات مفردة ماضية. تشهد ترابط سببي بين الحفظ أو التخزين فيها، كهدف مركزي ينظِم غائية طقوس التذكر الجماعي، بعدَّها ذاكرة مؤسسية خطابية في بنيتها، عددية في طبيعتها، تعتمد على الحفظ والرقمنة[٤]، يتسم خطابها بعدم الجمود، رغم تأثرهِ بِعَلاقات

(١) زولتان باراني. "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، *مجلة سياسات عربية، بيروت*، العدد ٥٠، (٢٠١٨)، ص١٢٢.

(٢) روضة القدري، "بروز الفرد في تونس: الخصوصيات والإشكالات"، *مجلة عمران، الدوحة*، العدد ١٠، (٢٠٢٢): ص٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٧.

(٤) فتاح رجب، "التأريخ للأحداث المعاصرة من خلال المذكرات والشهادات الشخصية: الأهمية والمحاذير (الحالة الليبية نموذجًا)"، *مجلة اسطور، تونس*، العدد ٦، (٢٠١٣): ص٨١.

القوى السياسية التونسية، يتفاعل مع مواقفه ومرجعياته القابلة للتغيير والتطور، بموجب تطور سياقات خطاب العدالة الانتقالية نفسه والحاجة المركزية الراهنة، لإعادة تركيب البنية الزمنية والمكانية والتصنيفية في الذاكرة الجماعية، سيما فيما يرتبط بالمراوحات الخطابية بين أصناف الضحايا، للتخفيف من تأثيرات أي سرديات أُخرى، وبذلك يعاد دمج الضحايا الذين كانوا على هامش تعريف الوطن إلى صلبه.

شملت سياسات الذاكرة التونسية معالجة الذاكرة من خلال الأعمال الفنية والأدبية والوثائقية، وتضمينها في المناهج الدراسية في مختلف المراحل والمستويات. بالرغم من أن استخدام هذه التطبيقات على نحو يبدو وكأنه سلميًا[١]، بلا إشكالات على المستويات البحثية والمنهجية والفلسفية، ولكن رافقتها محاذير نظرية مفاهيمية شكلت صدىً للنزاعات الاجتماعية حول سياسات الذاكرة، والتي قوبلت بإعادة النظر في التمييز بين ما هو تاريخ وما هو ذاكرة، ما هو وثيقة غير مكتوبة، وما هو شهادة مكتوبة، والقول الموثَّق والقول المشكوك في شرعيته، وهذا عمق آخر من أعماق سياسات الذاكرة[٢].

وفي ذات السياق، تبنت فواعل العدالة الانتقالية، كتابة التاريخ من الأَسفل باستحضار أجساد المُغيبين المَقصيين كناية عن الوجود المادي، وانطلاقًا من سرديات الأَصوات التي مُنعت من الحديث كناية للتعبير عن ذلك الوجود، وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن المجال العام التونسي المرتبط بقضايا العدالة الانتقالية قد تألَّفَ في صيغة تسمح بانتقالهِ إلى فضاءٍ يتسع لاستقبال سرد المظالم والتعريف بالضحايا، وهو ما كان جزءً منه من أعمال المؤتمرات والمنظمات والجمعيات، فقد ركزت فواعل العدالة الانتقالية على فكرة "الحمولة الرمزية" تجاه المواطنين التونسيين بصفةٍ عامةٍ، أَخلاقيًا ونظريًا على الأقل[٣]، على مستوى الإخبار والوعي والارتقاء الفكري، لتجاوز مرحلة التشظي إلى الوحدة، كمَهمةٍ اجتماعية تنبثق من وسائل الإعلام التي تشكل الوسيط الرمزي للمجال العمومي بين المجتمع والمصالحة والدولة، والرأي العام التوافقي، اعتقادًا بأَنهُ مقدمة شَرطية للانفتاح لضمان استدامة المجال العام التعددي بتنوع الآراء والأصوات.

بالرغم من الأَشواط التي قطعتها سياسية الذاكرة التونسية، إلا أَنها انشطرت بين السياسات الحكومية التي عملت على طمس جزء من الحقائق، وأُخرى مدنية عملت على توفير مساحات للأدلاء فيها بالحقائق، وبسبب تفاوت القوى بين السياستين والفاعلين فيها، قد أُصيبت الذاكرة الجمعية التونسية بالاجتزاء، وبذلك أَصبحت الفجوة تتسع بين الذاكرة الجمعية وما تختزنه وما عبرت عنه من جهة، والتاريخ المكتوب من جهةٍ أُخرى، وإظهار حقائق مطوّعة سياسيًا، والارتهان لحزب سياسي عوضًا عن الاستقلالية، وبدلًا من تحصين الذاكرة الوطنية وحفظها، أفردت بعض الصفات للتشويه الرمزي[٤].

---

(١) عيسى لطفي، *بين الذاكرة والتاريخ: في التأصيل وتحولات الهوية التونسية*، (الدار البيضاء: ديوان للمطبوعات، ٢٠١٨)، ص٤٤.

(٢) بوتي لورون، *الذاكرة أسرارها وآلياتها*، (أبو ظبي: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٣)، ص٦٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٤.

(٤) رشيد عزيزة، "الذاكرة المروية وعدالة الانتقال التونسي: بين مقاربات الحركات الاجتماعية والتاريخ الجديد"، *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، *الرياض*، العدد ٢٧، (٢٠١٣): ص٩١.

خاتمة

انطلق مسار العدالة الانتقالية في سياق الثورة التونسية، والانتقال الديمقراطي المتعثر مع تزايد حرية الإعلام التي ترادفت مع تزايد مستوى انتظارات كشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات ورد الاعتبار إلى الضحايا، وما شهدته البلاد من زخم في مبادرات المشاركة في الحياة العامة، وما صاحبه من بروز لجمعيات ومنظمات، كما إن الأطراف الخارجية قد صاغت مساراتها في جوٍ من الصراعات السياسية العميقة بين القوى الحزبية. كما واجهت فواعل العدالة الانتقالية صعوبات عدة حاولت جاهدة مواجهتها، سيما أنها لم تلقى دائمًا دعمًا سياسيًا أو من قبل أجهزة الدولة. وبالرغم من ذلك يمكن تلخيص أَبرز النتائج التي تم التوصل إليها عبر البحث فيما يلي:

١- إن مفهوم العدالة الانتقالية يُعد من بين المفاهيم المُعقدة التي ما زالت لم تتبلور بالقدر الكافي من الوضوح؛ وذلك بسبب استخدامه لوصف سياقات مغايرة للإطار الذي نشأ فيه، هذا ما جعله مفهومًا جدليًا اشكاليًا يتسع لكل شيء ويستعمل كيفما اتفق بلا ضوابط، على نحوٍ يجعل من الضروري التعرض له بشيء من الدراسة والتمحيص، بغية توضيح ما نعنيه في الحالة التونسية.

٢- من خلال تتبع التطورات السياسية للعدالة الانتقالية التي عرفتها تونس، سيلحظ أَنها سارت وفقًا لديناميتين متناقضتين متباينتين، ديناميتي الإصلاح المتعارضة مع دينامية الانتكاس، اللتان اخترقتا المجتمع والدولة والنخب. اتسمت الأولى بإرادة التغيير وسعت لإرساء دولة الحق والقانون وإقرار الديمقراطية أُفقًا لها، مقابل الثانية المحافظة الرامية إلى كبح مبادرات الإصلاح لدعم السلطوية ومنع أي انتقال ديمقراطي.

٣- يتجلى بوضوح أن العدالة الانتقالية في تونس مشروعًا سياسيًا لم يعتمد نجاحها على تطبيق جانبها القانوني، بقدر ارتباطه بالقدرات السياسية للفاعلين المختلفين على توجيه مَجرى الأحداث والتحكم بها من خلال مهاراتهم التفاوضية، وتوظيفهم لمصادر السلطة ونوع استراتيجياتهم والتنازلات التي يقدمونها.

٤- شهدت العدالة الانتقالية في تونس، مناقشات وطنية معمقة، لبناء اتفاق وطني حولها، تأكيدًا لأهمية المشاركة المجتمعية الواجب توافرها في الصياغة النهائية للمشروع الوطني الجامع وفقًا لخصوصية تونس.

٥- أُقيمت جلسات علنية مكنت من تأسيس اللحظات التاريخية للتأثير في الوعي الجماعي التونسي، وشكلت سرديات قابلة للتحويل الحضاري، كمادة أساسية تنتصر للحقوق والحرية ودولة القانون واحترام كرامة الناس.

٦- تعاطت فواعل العدالة الانتقالية، مع الذاكرة الجماعية التونسية كتقليد معرفي علمي عرضة للنسيان والتداخل والتأويل. بناءً على اعتقادات تتجسد في مواقع جغرافية وتدبيج نصوص فلسفية تقوم على البعد المادي والمعنوي (أَبنية، أعمال فنية، إقامة الأيام التذكارية، تماثيل شخصية). تشغل حيزًا مكانيًا وحضورًا مؤثرًا في وعي الأفراد بكونهم ذوي صلة ببعضهم، وإن كانت بينهم تباينات في المواقف.

٧- استشعرت فواعل العدالة الانتقالية في تونس، الإشكاليات المجتمعية مع الذاكرات المبنية من خلال سياسات الذاكرة، وفضلًا عن تخالف تلك الذاكرات ذاتها، منذ صنع تلك السياسات، لذا اشتملت على إدارة التخالف في مستوى تلك السياسات والذاكرات وإعادة بناء الوقائع

التاريخية ذات الصلة وتحوير استعمالات المادة التاريخية، بما يقربها أكثر من شمول ما حدث فعليًا، لعقد التصالح ونسيان الماضي.

٨- تم إدماج في تجربة تونس، مكافحة الفساد كإطار لمسار العدالة الانتقالية في محاسبة مرتكبي أفعال الفساد وضمان الشروع في إصلاح مؤسسات الدولة، وإقرار التدابير الوقائية، باعتبارها سبيلًا إلى تطهير الحياة السياسية وترسيخ الخيار الديمقراطي. ذلك الخيار الذي مثل الإرادة الأخيرة التي ظلت مهيمنة بحكم أن موازين القوى ظلت في صالحها.

المصادر:

أولًا: الكتب:

١. بشارة، عزمي، *الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة*، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٧.

٢. بشارة، عزمي، *الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها*، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٢.

٣. بشارة، عزمي، *في الثورة والقابلية للثورة* ، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٣.

٤. البكوش، عقيل، *الذاكرة الجماعية لتونس المعاصرة: جدل السرديات ورهان السياسات*، تونس: مؤسسة GLD، ٢٠٢٣.

٥. بنحادة، عبدالرحيم، *الكتابات التاريخية في تونس: الهوية، الذاكرة والإسطوغرافيا*، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، ٢٠١٢.

٦. بنيوب، أحمد، *دليل حول العدالة الانتقالية*، الرباط: المعهد العربي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩.

٧. التميمي، عبدالجليل، *مساهماتي في توثيق الثورة التونسية والذاكرة الوطنية*، تونس: مؤسسة آفاق، ٢٠١٤.

٨. الجويلي، هادي، *مجتمعات للذاكرة مجتمعات للنسيان: دراسة مونوغرافية لتونس*، تونس: سرار للنشر، ٢٠١٦.

٩. الحارثي، أحمد، *العدالة الانتقالية في دول المغرب العربي: قراءة في تجربة هيئة الحقيقة والمصالحة*، الرياض: دار أبي رقراق للطباعة، ٢٠١٣.

١٠. حماد، بونقيب، *جدل الحقيقة وبناء الذاكرة: مكتسبات وتحديات*، الدار البيضاء: دار افريقيا الشرق، ٢٠١٥.

١١. دهام، حميد، *العدالة الانتقالية: دراسة مقارنة بين دول شمال إفريقيا والعراق*، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

١٢. دياني، مراد، *تونس ومآلات التحول الديمقراطي فيها*، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٩.

١٣. ريكور، بول، *الذاكرة، التاريخ، النسيان* ، بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، ٢٠١١.

١٤. عبداللطيف، كمال، *العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في تونس*، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥.

١٥. عبداللطيف، ياس، *أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورة التونسية*، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥.

١٦. القنطري، ريم، *تونس في مرحلة انتقالية: تقييم التقدم المنجز بعد عام على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة*، تونس: منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠١٥.
١٧. قوي، بوحنيه، *العدالة الانتقالية في التجارب العربية: الحقيقة والمصالحة وأوليات السلم الأهلي*، تونس: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.
١٨. كالهون، نويل، *معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية*، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، ٢٠١٩.
١٩. كوثراني، وجيه، *من الثورة إلى الدولة: حديث ما بعد ١٤ جانفي ٢٠١١*، تونس: مجمع الأطرش للكتب، ٢٠١٧.
٢٠. لطفي، عيسى، *بين الذاكرة والتاريخ: في التأصيل وتحولات الهوية التونسية*، الدار البيضاء: ديوان للمطبوعات، ٢٠١٨.
٢١. لورون، بوتي، *الذاكرة أسرارها وآلياتها*، أبو ظبي: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٣.
٢٢. محمد، جبير، *مقاربات في الحقل السياسي العربي: تونس والحركات الاجتماعية*، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٨.
٢٣. المديني، توفيق، *حراك المعارضة التونسية نشأتها وتطورها*، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠١٥.
٢٤. نصر، مارلين، *العدالة الانتقالية في تونس: مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية دراسة في تجارب لجان*، تونس: دار كنعان، ٢٠٢٠.

ثانيًا: الدوريات:

١. باراني، زولتان، "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، *مجلة سياسات عربية، بيروت*، العدد ٥٠، (٢٠١٨).
٢. بلقزيز، عبدالإله، "الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى القانون"، *مجلة المستقبل العربي، بيروت*، العدد ٦٦، (٢٠١٤).
٣. بوجلال، صلاح الدين، "العدالة الانتقالية في النموذج التونسي: نضال من أجل المساءلة"، *مجلة جامعة الجزائر، الجزائر*، العدد ٣٢، (٢٠٢٠).
٤. الحداد، محمد، "جدلية العدالة والحرية في ضوء الثورات العربية: الديمقراطية باعتبارها عدالة القرن الحادي والعشرين"، *مجلة تبين، الدوح*، العدد ٢، (٢٠١٣).
٥. الحوكي، شاكر، "معضلة العدالة الانتقالية في تونس: بين المسارات المرتبكة والتحديات المرتقبة"، *مجلة سياسات عربية، الدوحة*، العدد ٣٥ ، (٢٠١٦).
٦. رجب، فتاح، "التأريخ للأحداث المعاصرة من خلال المذكرات والشهادات الشخصية: الأهمية والمحاذير (الحالة الليبية نموذجًا)"، *مجلة اسطور، تونس*، العدد ٦ ، (٢٠١٣).
٧. شبلي، علاء، "العدالة الانتقالية في السياقات العربية"، *مجلة المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة*، العدد ٦١، (٢٠١٣).
٨. عزيزة، رشيد، "الذاكرة المروية وعدالة الانتقال التونسي: بين مقاربات الحركات الاجتماعية والتاريخ الجديد"، *المجلة العربية لعلم الاجتماع، الرياض*، العدد ٢٧، (٢٠١٣).
٩. القدري، روضة، "بروز الفرد في تونس: الخصوصيات والإشكالات"، *مجلة عمران، الدوحة*، العدد ١٠، (٢٠٢٢).

١٠. المالقي، فاطمة، "تونس والمسار الحزبي نحو العدالة الاتقالية"، *مجلة صدى، تونس*، العدد ١٧، (٢٠١٨).
١١. مؤذن، عبدالحي، "العدالة الانتقالية والسلطوية المُلبرلة: نموذج تونس"، *مجلة عمران، الدوحة*، العدد ٥، (٢٠١٦).
١٢. موران، إدغار، "الصفح مقاومة لبشاعة العالم"، *مجلة يفتكرون، تونس*، العدد ٣، (٢٠١٥).